

دين احدها فكلها رهين عند الآخر وورهن اثنتان من واحد
صح وان لم يمسك حتى تستوفى جميع حقه منها ولو ادعى كل من اثنين ان
هذا رهين هذا البني منه وقبضه وبرهنا عليه بطل برهناهما او
لو بعد موت الراهن قبل ابيكم بكون الراهن لم يمسك بصفه رهنا بكونه
طلب الرهن يوضع على يد عدل ولو اتفق على وضع الرهن عند عدل
صح ويصح قبض العدل ليس له اخذها منه بلا رضى الآخر
ويصح يدفع الى احدها وهاك في يده على المرتهن او غيره حتى يبيع
عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا ينعقد بالمر
ولا ينجح الرهن او المرتهن ولا يبيع بغيره ورتبه ويستعمل عدل
الوكيل ولو تولى البيع مطلقا يبيع بالشفقة والتيسر فلو نزلها
بعده عن يمينه نسيب لا يعتبر فيه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن
بل يرضاه الآخر فان على الاجل والرهن غائب اجبر الوكيل على بيعه
كما يجبر الوكيل بالمقصود عليه باخذ غيبه موكدا وكذا يجبر لو شرطت
بعد عقد الرهن في الاصح فان باع العدل فبني عقابه وهو كذا فان اوفاه
المرتهن فاستحق الرهن وكان هذا الكافي المستحق ان يضمن والراهن
ويصح البيع والقبض او بعد ان ثم العدل اما شاء فهو الراهن ^{معلق} ^{على} ^{المرتهن} ^{او} ^{المرتهن} ^{بشأن} ^{وهو} ^{ويستعمل} ^{القبض} ^{في} ^{رجوع} ^{المرتهن} ^{على} ^{الراهن}
او عن المرتهن بشأن وهو ويستعمل القبض فيرجع المرتهن على الراهن
العد

لو كان يبيعان بطل
اولو
باب الرهن

الراهن بدينه وان كان الرهن قائما اخذ المبيع ورجع المشتري على
العدل بثمنه ثم عد على الراهن ببيع القبض او على المرتهن ثم المرتهن
على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرضع العدل
على الراهن فقط قبض المرتهن ثمة او لم يقبضه وان هلك الرهن
على المرتهن لم يمسك فلهما صح ان يضمن الراهن قيمته ويضمن المرتهن
مستوفيا وان يضمن المرتهن ويضمن المرتهن بهما وبدينه على الراهن
باب التصرف في الرهن وجنائه والجنابة على بيع الراهن الرهن
موقوف على اجارة المرتهن او مقفاه او مقفاه اجازة رهنه كان
وان لم يخرجه لا يفسخ في الاصح ما شاء المذبح صبر ان يملك الرهن
او يرضع للميراث القاضى لغيره صح على الرهن وتديته
استيلقه فان كان موسرا طولب بدينه ان حاله واخذت
قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مؤخره وان كان معسرا سعى
القبض في الأقل من قيمته ومن الدين ويضمن عن كيدته والمديون
الوارثين كل الدين بلا رجوع وانك له كاعتاقه موسرا وان اختلفت
ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاها المرتهن الرهن
بها رهنا خرج من ضمانه ولا يجوز بيعه بغيره ولا الرجوع حتى يشاء ولو
اعاره او ادجها بان الرهن اجبر من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك

Copyrighting Saudi University